# القواعد الحديثية المستنبطة من كتاب العلل للدارقطني: دراسة تأصيلية تطبيقية

د. خالد حسين عيسى كرم*

**المستخلص:**

يهدف هذا البحث إلى استقراء القواعد الحديثية المستنبطة من كتاب "علل الدارقطني"، وصياغتها في أطر كلية، ثم تأصيلها في ضوء أقوال أئمة النقد، مع بيان تطبيقاتها العملية من خلال الأمثلة التي أوردها الإمام الدارقطني في كتابه. وتتجلى أهمية البحث في المكانة العلمية لكتاب "العلل" بوصفه من أهم مصادر هذا الفن، ولِما يجسده من منهج نقدي دقيق في دراسة الأسانيد والمتون، والترجيح بين الروايات، والكشف عن العلل الخفية.

واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لتتبع مواضع القواعد الحديثية في الكتاب، والمنهج التحليلي لدراستها واستخراج ضوابطها، والمنهج التأصيلي لربطها بأقوال النقاد المتقدمين، بالإضافة إلى المنهج التطبيقي لبيان أثرها في أحكام الدارقطني النقدية.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج، من أبرزها: اشتمال "علل الدارقطني" على قواعد حديثية غزيرة تمثل منهجاً نقدياً متكاملًا في التعامل مع اختلاف الروايات، والترجيح بين الأوجه المختلفة سنداً ومتناً، وتقديم

* أستاذ مساعد – قسم الدراسات الإسلامية – كلية الدراسات الإسلامية – جامعة دلتا العلوم والتكنولوجيا.

رواية الأحفظ أو الأوثق عند التعارض، مع الاعتماد على القرائن المحيطة بالرواية دون الاكتفاء بالقواعد المطردة، مما يعكس عمق منهجه ودقته.

وأوصى البحث بضرورة العناية باستقراء القواعد الحديثية في كتب العلل الأخرى، ودراسة مناهج الأئمة النقاد دراسة تأصيلية مقارنة، والإفادة منها في الدراسات الحديثية المعاصرة لإبراز أصالة المنهج النقدي عند المحدثين.

**الكلمات المفتاحية:** علل الدارقطني؛ القواعد الحديثية؛ المنهج النقدي؛ اختلاف الروايات؛ القرائن الحديثية.

Abstract:

This study aims to extrapolate the Hadith rules derived from Imam Al-Daraqutni's book Al-Ilal، formulate them into comprehensive universal rules، and anchor them in light of the statements of early Hadith critics، while demonstrating their practical applications through the examples provided by Al-Daraqutni. The significance of this research stems from the prestigious scholarly status of Al-Ilal، which is considered one of the most prominent sources in the science of Hadith defects (Ilal al-Hadith)، embodying Al-Daraqutni's rigorous critical methodology in analyzing chains of transmission (asanid) and texts (mutun)، weighing conflicting narrations، and detecting hidden defects.

The study employs an inductive approach to trace the locations of Hadith rules within the book، an analytical approach to study these rules and extract their criteria، a grounding (rooting) approach to link them with the views of early critics، and an applied approach to demonstrate their impact on Al-Daraqutni's critical judgments.

The study concludes that Al-Daraqutni's Al-Ilal contains a vast number of Hadith rules that constitute an integrated critical methodology for handling discrepancies in narrations، weighing various chains and texts، prioritizing the narration of the most memorious (al-ahfaz) or most trustworthy (al-awthaq) narrator in cases of contradiction، and relying on contextual clues (qara'in) to prove or disprove defects. Furthermore، the findings show that Al-Daraqutni did not base his judgments on a single rigid rule، but rather on the sum of contextual clues surrounding the narration، reflecting the depth and precision of his critical approach.

The study recommends dedicating further research to extrapolating Hadith rules from other books of Ilal، conducting comparative studies on the methodologies of early critics، and utilizing these rules in contemporary Hadith studies to highlight the originality and precision of the Muhaddithin's critical methodology.

Keywords: Al-Daraqutni's Al-Ilal; Hadith Rules; Critical Methodology; Discrepancies in Narrations; Hadith Contextual Clues (Qara'in).

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

**أما بعد:**

فإن السنة النبوية تمثل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى، وقد قيَّض الله لها علماء أفذاذًا بذلوا جهودًا عظيمة في حفظها وتمييز صحيحها من سقيمها، ووضعوا لذلك مناهج دقيقة وقواعد راسخة تُعد من أدق المناهج العلمية التي عرفها التراث الإنساني. ومن أبرز العلوم التي اعتنى بها المحدثون علمُ علل الحديث، وهو من أجلِّ علوم الحديث وأدقها؛ إذ يُعنى بالكشف عن العلل الخفية التي تؤثر في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة، ولا يتصدى له إلا الأئمة النقاد الذين جمعوا بين سعة الحفظ، ودقة الفهم، والخبرة الواسعة بطرق الرواية وأحوال الرواة.

ويُعد الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني من أعلام هذا الفن، وإمام من أئمة النقد الحديثي، وقد تجلت مكانته العلمية في كتابه **علل الدارقطني**، الذي يُعد من أهم المصادر في علم العلل، حيث اشتمل على تطبيقات نقدية متنوعة، وأحكام دقيقة، ومسائل حديثية أصَّل من خلالها

جملةً من القواعد التي اعتمدها في الترجيح بين الروايات، والكشف عن علل الأحاديث، وبيان وجوه الاختلاف بين الرواة.

وتبرز أهمية دراسة هذه القواعد في أنها تكشف عن المنهج النقدي للإمام الدارقطني، وتُسهم في تقعيد الأحكام الحديثية المستنبطة من تطبيقاته العملية، بما يعين الباحثين على فهم منهج الأئمة المتقدمين في نقد الحديث، ويُبرز التكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في علم العلل ومن هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة ب.

**القواعد الحديثية المستنبطة من كتاب علل الدارقطني: دراسة تأصيلية تطبيقية** بهدف استقراء بعض القواعد الحديثية التي تضمنها كتاب العلل، وجمعها، وصياغتها في صورة قواعد كلية، وتأصيلها من خلال كلام الأئمة، ثم تطبيقها على النماذج التي وردت في الكتاب، بما يسهم في إبراز القيمة العلمية لهذا السفر الجليل، ويعين على الإفادة من منهج الإمام الدارقطني في الدراسات الحديثية المعاصرة.

وتكمن أهمية هذا البحث في جمع القواعد الحديثية المتفرقة في كتاب علل الدارقطني، وتقريبها للباحثين في صورة مؤصلة ومنظمة، والإسهام في خدمة علم العلل بإبراز أصوله التطبيقية، وبيان أثر تلك القواعد في الحكم على الأحاديث وترجيح الروايات، فضلًا عن الإفادة من المنهج النقدي للإمام الدارقطني في الدراسات الحديثية والأكاديمية.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في تتبع المواضع التي تضمنت قواعد حديثية في كتاب العلل، والمنهج التحليلي

في دراسة تلك القواعد وتأصيلها، والمنهج التطبيقي في بيان تطبيقات الإمام الدارقطني عليها، مع الاستفادة من أقوال أئمة الحديث والمؤلفات المتخصصة في علم العلل وقواعد النقد الحديثي.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين وطلاب العلم، وأن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

**مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في أن كتاب العلل للإمام أبو الحسن الدارقطني يُعد من أهم المصادر التطبيقية في نقد الحديث وبيان علله، إلا أن القواعد الحديثية التي اعتمدها الدارقطني في أحكامه مبثوثة في ثنايا الكتاب، ولم تُجمع أو تُؤصل بصورة مستقلة تكشف عن منهجه النقدي وتبرز الأسس العلمية التي بنى عليها ترجيحاته وأحكامه. ومن هنا يسعى هذا البحث إلى استنباط هذه القواعد، وتأصيلها، وبيان قيمتها في علم علل الحديث.

**أسئلة البحث**

ما القواعد الحديثية المستنبطة من كتاب العلل للإمام الدارقطني، وكيف يمكن تأصيلها وبيان منهجه في تطبيقها؟

**ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:**

**ما أبرز القواعد الحديثية التي يمكن استنباطها من كتاب العلل؟**

**الاجابة:**

من أبرزها: الترجيح بالأحفظ والأوثق، واعتبار القرائن في قبول زيادة الثقة، والترجيح بين الوصل والإرسال، وبين الرفع والوقف، والنظر في التفرد والمخالفة، ومراعاة مراتب الرواة.

**ما الأساس العلمي الذي اعتمد عليه الدارقطني في بناء هذه القواعد؟**

**الإجابة:**

اعتمد على أصول المحدثين في نقد الأسانيد والمتون، مع توظيف القرائن العملية المستفادة من استقراء الروايات وأحوال الرواة، وهو ما يجعل منهجه قائماً على التطبيق النقدي أكثر من التنظير المجرد.

**إلى أي مدى تتفق القواعد المستنبطة مع ما قرره علماء مصطلح الحديث؟**

تتفق في الجملة مع الأصول التي قررها أئمة النقد، إلا أن الدارقطني يمتاز بدقة التطبيق، وكثرة الاعتماد على القرائن، وعدم الالتزام بالقواعد على وجه الإطلاق دون مراعاة خصوصية كل رواية .

**ما أهمية جمع هذه القواعد وتأصيلها للدراسات الحديثية المعاصرة؟**

**الإجابة:**

يسهم ذلك في إبراز منهج الدارقطني النقدي، وتقريب علم العلل للباحثين، وإثراء الدراسات التأصيلية في قواعد النقد الحديثي، وربط الجانب النظري بالتطبيق العملي

**أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بالإمام أبي الحسن الدارقطني، وبيان مكانته العلمية ومنهجه في كتاب العلل .

2. استنباط القواعد الحديثية التي اعتمدها الدارقطني في نقد الأحاديث والحكم عليها من خلال كتاب العلل .

3.تأصيل القواعد المستنبطة وربطها بأصول علم الحديث وقواعده المقررة عند المحدثين .

4. بيان منهج الدارقطني في تطبيق القواعد الحديثية من خلال النماذج التطبيقية الواردة في كتاب العلل .

5. إبراز إسهام كتاب العلل في تقعيد علم علل الحديث وإثراء الدراسات الحديثية

6. الإفادة من القواعد المستنبطة في خدمة الباحثين في علم الحديث والدراسات التأصيلية

**ثانيًا: أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث فيما يأتي:

1. يتناول أحد أهم كتب العلل عند المحدثين، وهو كتاب العلل للإمام الدارقطني، الذي يمثل مرجعًا أصيلًا في النقد الحديثي .

2. يسهم في الكشف عن القواعد الحديثية المبثوثةفي ثنايا الكتاب وجمعها في دراسة علمية واحدة .

3. يبرزالجانب التأصيلي لمنهج الدارقطني في نقد الروايات، ويبين أصوله العلمية .

4. يربط بين الجانب النظري في قواعد مصطلح الحديث والجانب التطبيقي في علم العلل .

5. يثري المكتبة الحديثية بدراسة متخصصة يمكن أن تكون أساساً لدراسات لاحقة في قواعد النقد الحديثي .

6. يفيد طلاب الدراسات العليا والباحثين في فهم منهج الأئمة النقاد في التعامل مع اختلاف الروايات وعللها .

**ثالثًا: حدود البحث**

يقتصر البحث على الحدود **الآتية**:

الحد الموضوعي :استنباط القواعد الحديثية من كتاب العلل للإمام الدارقطني، مع تأصيلها وبيان تطبيقاتها، دون استيعاب جميع المسائل الحديثية الواردة في الكتاب .

الحد العلمي :يركز البحث على القواعد المتعلقة بنقد الأسانيد والمتون والترجيح بين الروايات، دون دراسة الأسانيد دراسة تخريجية مفصلة إلا بقدر ما يخدم استنباط القاعدة .

الحد الزماني :يقتصر البحث على كتاب العلل في طبعته المعتمدة، مع الاستفادة من المصادر الحديثية وكتب المصطلح ذات الصلة .

**رابعًا: الدراسات السابقة**

من أبرز الدراسات التي تناولت موضوعاً قريباً من البحث:

**1. منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**

المؤلف: أبو عبد الرحمن يوسف بن جودة يس يوسف الداودي

أصل الكتاب: رسالة ماجستير

الناشر: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر

الطبعة :الأولى، 1432هـ / 2011م.

تناولت هذه الدراسة منهج الدارقطني في نقد الأحاديث وبيان عللها، لكنها لم تهدف إلى استخراج القواعد الحديثية وتأصيلها .

**2. منهج الدارقطني في الترجيح بين الروايات**

المؤلف: يحيى زملة سعد عبد الله سعد

الناشر: جامعة المانيا ــ كلية دار العلوم ــ يناير 2024م

ركزت على أساليب الترجيح عند الدارقطني في بعض المسائل الحديثية، دون جمع القواعد الكلية المستنبطة من الكتاب .

**3. دراسات في علم العلل وتطبيقاته**

**المؤلف: د. ياسر الشمالي**المؤلف:

**الناشر:** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن .

**الطبعة:** الأولى **سنة النشر 2020م**

اهتمت ببيان مفهوم العلل ومنهج الأئمة النقاد، إلا أنها لم تقدم دراسة تأصيلية مستقلة للقواعد المستنبطة من كتاب العلل .

**ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:**

ينفرد هذا البحث بجمع القواعد الحديثية المستنبطة من كتاب العلل للإمام الدارقطني، وتأصيلها تأصيلًا علميًا، وربطها بتطبيقاتها العملية وبأصول المحدثين، مما يسد جانبًا لم يحظ بدراسة مستقلة وشاملة في حدود ما اطلع عليه الباحث.

**خطة البحث:**

**المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة**

**المطلب الأول: التعريف بالإمام أبي الحسن الدارقطني وكتابه العلل**

**المطلب الثاني: مفهوم القواعد الحديثية وأهميتها**

**المبحث الثاني: القواعد الحديثية المستنبطة من كتاب العلل**

**المطلب الأول: القواعد المتعلقة بالإسناد**

**المطلب الثاني: القواعد المتعلقة بالرواة**

**المطلب الثالث: القواعد المتعلقة بالمتن والقرائن**

**المبحث الثالث: التأصيل العلمي لبعض القواعد المستنبطة**

**المطلب الأول: بعض القواعد المستنبطة**

**المطلب الثاني: التطبيقات العملية**

## المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

### المطلب الأول: التعريف بالإمام أبي الحسن الدارقطني وكتابه العلل

**ترجمة موجزة للإمام الدارقطني**

**اسمه ونسبه:**

الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد[1].

**مولده:**

ولد لخمس خلون من ذي القعدة سنة ست وثلاثمِئَة في دار قطن ببغداد.

**نشأته:**

اعتنى بطلب العلم منذ نعومة أظفاره، واهتم بالحديث وعلومه، وبالغ في اهتمامه، فبدأ يتردد على مجالس العلماء وعمره لم يتجاوز العشرة، فهو يمشي خلف المتعطشين إلى العلم وبيده رغيف وعليه إدام، وعندما يمنع من الدخول يقعد على الباب يبكي

فهو كما قال يوسف القواس: كنا نمر إلى البغوي والدارقطني صبي يمشي خلفنا، بيده رغيف، فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه، فقعد على الباب وهو يبكي.

وكان من صغره موصوفا بالحفظ الباهر والفهم الثاقب، والبحر الزاخر، حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصفار، فجلس ينسخ جزءا كان معه

[1] سير أعلام النبلاء للذهبي ج 16 ص 449

وإسماعيل يملي، فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال الدارقطني: فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملى حديثا؟ فقال: إنه أملى ثمانية عشر حديثا إلى الآن، والحديث الأول منها عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئا، فتعجب الناس منه.

ودأب على طلب العلم حتى صار فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته في أسماء الرجال وأحوال الرواة وصناعة التعليل والجرح والتعديل وحسن التصنيف والتأليف، واتساع الرواية والاطلاع التام في الدراية، مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب.

ورسخ في معرفة الحديث وعلله حتى صار من أحسن من تكلم في الحديث وعلله[1].

**شيوخه:**

أخذ العلم عن عدد كبير من العلماء أشهرهم:

1. أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي

الكنية الأخرى: ابن بنت منيع؛ لأن جده لأمه هو الإمام المحدث أحمد بن منيع – الوفاة :سنة 317هـ 929م في بغداد.

[1] أنظر مقدمة علل الدارقطني . العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام أبي الحسن الدارقطني المتوفي سنة385 الناشر دارطيبة ط : الأولى

2. أبو محمد **عبد الله بن محمد بن صاعد البغدادي**

**الوفاة** :سنة 318هـ في بغداد.

3. أبو بكر **أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس البغدادي**، المعروف بـ **النَّجَّاد**

**الوفاة** 20 :**ذو الحجة سنة 348هـ** ببغداد، عن نحو خمس وتسعين سنة.

4. أبو بكر **أحمد بن محمد بن عبدوس بن سهل بن عبد الله بن يونس بن مهران الشافعي البغدادي**

**الشهرة:** أبو بكر الشافعي، ويُعرف أيضاً بـ **ابن أبي الدنيا الصغير** عند بعض أهل (التراجم) وهو غير ابن أبي الدنيا المشهور

**الوفاة:** سنة 354 هـ في بغداد

وغيرهم من أئمة الحديث في العراق والشام ومصر[1].

**تلاميذه:**

تتلمذ عليه جماعة من كبار الحفاظ، منهم:

1. أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني

**الكنية:** أبو نعيم

**النسبة:**الأصبهاني من أصبهان

**الوفاة:** سنة 430 هـ بأصبهان

2. محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري

[1] أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 449

**الكنية:** أبو عبد الله

**الشهرة:** الحاكم النيسابوري، ويُلقب بـــ **ابن البيّع**

**الوفاة:** سنة 405 هـــ بنيسابور

3.أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي

**الكنية:** أبو بكر

**الشهرة:** الخطيب البغدادي

**الوفاة** :سنة 463هـــ في بغداد.

4.عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير الأنصاري الهروي

**الكنية:**أبو ذر

**النسبة: الهروي ( نسبة إلى هراة)**

**الوفاة** :سنة 434هـــ بمكة المكرمة.

وغيرهم كثير من أئمة الحديث[1].

**مكانته العلمية:**

أجمع أهل العلم على إمامته في الحديث، ولا سيما في علم العلل، حتى عد خاتمة الحفاظ النقاد في عصره.

قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والورع، وإماما في القراء والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر، وكثر

[1] أنظر سير أعلام النبلاء ج 16 ص 451

اجتماعنا فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها، فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله[1].

قال الخطيب البغدادي: كان فريد عصره وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال.[2]

قال الذهبي: الإمام، شيخ الإسلام، حافظ الزمان.

وقال أيضاً: كان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيام الناس وغير ذلك[3].

وقال ابن كثير: الحافظ الكبير، أستاذ هذه الصناعة، وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا، سمع الكثير، وجمع وصنف وألف وأجاد وأفاد، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد، وكان فريد عصره، ونسيج وحده، وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل، والجرح والتعديل، وحسن التصنيف والتأليف، واتساع الرواية والاطلاع التام في الدراية[4].

وقال السخاوي: وبه ختم معرفة العلل[5].

---

[1] تذكرة الحفاظ للذهبي ج 3 ص 991

[2] تذكرة الحفاظ للذهبي ج 3 ص 992

[3] سير أعلام النبلاء ج 16 ص 450

[4] البداية والنهاية لابن كثير ج 11 ص 317

[5] فتح المغيث للسخاوي ج 3 ص 353

**مؤلفاته:**

إن الإمام الدارقطني صنف وألف في فنون عديدة في الحديث وعلومه وأسماء الرجال القرآءات، وكان حسن التصنيف والتأليف، وله مؤلفات عديدة أكتفي

بذكر نماذج منها:

| الرقم | الكتاب | حاله | جهة الطبع |
|---|---|---|---|
| 1 | **أحاديث النزول** | **مطبوع** | طبع مع كتاب الصفات في المكتب الإسلامي، وله طبعات مستقلة أيضاً . |
| 2 | **الإفراد (الأفراد)** | **مفقود في أصله**، لكن بقيت منه أجزاء وانتخبات، واستفاد منه المتأخرون بالنقول | لم يصل كاملاً، والموجود أجزاء مخطوطة ومطبوعات لبعض المنتخبات . |
| 3 | **الإلزامات** | **مطبوع** | طبع مع **التتبع** في أكثر الطبعات، ومن أشهرها تحقيق **مقبل بن هادي الوادعي**، ثم طبعات أخرى. |
| 4 | **التتبع** | **مطبوع** | مطبوع مع الإلزامات، وأشهر طبعاته في أواخر القرن الرابع عشر الهجري، ثم أعيد طبعه مراراً. |
| 5 | **الرؤية** | **مطبوع** | طبع مستقلاً بتحقيقات متعددة، وأعيد طبعه أكثر من مرة. |
| 6 | **سؤالات البرقاني للدارقطني** | **مطبوع** | أول نشره د. عبد الرحيم القشقري، ثم صدر كاملاً بتحقيق أبي عمر الأزهري سنة 1427هـ/2006م . |
| 7 | **سؤالات الحاكم للدارقطني** | **مطبوع** | مطبوع مستقلاً،ومتداول في طبعات حديثة. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 8 | **سؤالات السلمي للدارقطني** | **مطبوع** | الطبعة الأولى 1427هـ بتحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد وخالد الجريسي . |
| 9 | **سؤالات السهمي للدارقطني** | **مطبوع** | مطبوع ضمن كتب السؤالات، ومتداول في طبعات حديثة . |
| 10 | **السنن** | **مطبوع** | من أفضل طبعاته :**مؤسسة الرسالة**، الطبعة الأولى 1424هـ/**2004**م في 6 مجلدات بتحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين . |
| 11 | **الضعفاء والمتروكون** | **مطبوع** | نشر أولاً في **مجلة الجامعة الإسلامية** بالمدينة المنورة بين 1404–1403هـ بتحقيق د.عبد الرحيم القشقري، ثم أعيد طبعه مستقلاً . |
| 12 | **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** | أحاديث الصفات طبع مستقلاً، ومن أشهر طبعاته طبعة **المكتب الإسلامي**، كما طبع مع كتاب أحاديث النزول. كما توجد مخطوطات له | مطبوع في عدة مجلدات، وأشهر طبعاته تحقيق **محفوظ الرحمن زين الله السلفي**، ونشرته **دار طيبة** ابتداءً من 1405هـ/**1985**م، ثم أعيد طبعه مراراً. |

**وفاته:**

توفي الإمام الدارقطني في ذي القعدة سنة 385 هـ ببغداد، ودفن بمقبرة باب الدير، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

**التعريف بكتاب العلل**

**اسم الكتاب :العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ويشتهر اختصاراً بـــ **علل الدارقطني.**

أولًا: نسبة الكتاب إلى الدارقطني

ثبتت نسبة الكتاب إلى الإمام الدارقطني عند أهل العلم، وقد ذكره أصحاب التراجم ضمن مؤلفاته، ومنهم:

الإمام **ابن عساكر في تاريخ دمشق**[1].

**الخطيب البغدادي في تاريخه**[2].

الإمام **الذهبي** في سير أعلام النبلاء[3]

الإمام **ابن حجر العسقلاني** في التهذيب[4].

وقد أشار محقق الكتاب الدكتور **محفوظ الرحمن زين الله السلفي** إلى أن الكتاب ثابت النسبة إلى الدارقطني، وإن كانت النسخ الخطية المتأخرة لا تحمل إسناداً متصلًا إلى المؤلف، إلا أن شهرة الكتاب وتلقي العلماء له بالقبول تؤكد صحة نسبته[5].

---

[1] تاريخ دمشق ج 43 ص 97

[2] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج 6 ص 59

[3] سير أعلام النبلاء للذهبي ج 23 ص 38

[4] تهذيب التهذيب ج 15 ص 2 1

[5] علل الدارقطني ج1 ص 5

**ثانيًا: موضوع الكتاب ومنهج الدارقطني في عرض العلل ونقد الروايات .**

يُعد الكتاب من أجلِّ ما أُلِّف في **علم علل الحديث**، وهو العلم الذي يبحث في الأسباب الخفية التي تؤثر في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة ويقوم الكتاب على جمع الأحاديث المشكلة، واستقصاء طرقها، وبيان أوجه الاختلاف بين الرواة والترجيح بين الروايات والحكم على الوجه الصحيح وبيان العلل الخفية.

**ثالثًا: طريقة الدارقطني في الكتاب**

امتاز الدارقطني بمنهج نقدي دقيق، ومن أبرز معالمه

1. يورد الحديث غالبًا بصيغة السؤال والجواب

ومن أمثلة ذلك: سئل الشيخ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ عن حديث عمر بن الخطاب عن أبي بكر في تزويج النبي صَلَّى الله عَلَيه وسَلم حفصة.

وقول أبي بكر لعمر لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أني علمت أن رسول الله صَلَّى الله عَلَيه وسَلم ذكرها فلم أكن لأفشي سر رسول الله صَلَّى الله عَلَيه وسَلم ولو تركها لقبلتها.

فقال يرويه الزُّهْرِي، عَن سالم، عَن أبيه، عَن عمر تأيمت حفصة من خنيس بن حذافة السهمي.

وهو حديث صحيح من حديث الزُّهْرِي رواه عنه جماعة من الثقات الحفاظ فاتفقوا على إسناده

قلت: وهذه في الأغلب طريقة تأليف الكتاب في شكل سؤال، وذلك لأن في الأصل مادة الكتاب كانت عبارة عن مجالس علمية وإملاءات فكانوا يسألونه عن علل الحديث فيجيب ببيان وجوه الاختلاف بين الروايات.

2. يجمع جميع الطرق التي وقف عليها

في عدد من الأحاديث يقول: » **ورواه فلان... ورواه فلان... ورواه فلان**... « ثم يستوعب ما وقف عليه من الطرق قبل إصدار الحكم.

قلت: فهو آية في الحفظ والاتقان لروايا ت الحديث الواحد المختلفة، ولذلك استحق أن يكون إمام هذا الفن بجدارة.

3. يذكر اختلاف الرواة بدقة

فهو غالبا يذكر الراوي الذي يقع اختلاف الإسناد عنه، ثم يذكر أوجه الخلاف فيه.فمثلا يقول: رواه زيد بن أسلم عن أبيه، واختُلِفَ عن زيد بن أسلم فرواه الدراوردي عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه...الخ وأحيانا يقول: يرويه فلان أو فلان وفلان كذا، أو حَدَّث به فلان كذا،ورواه فلان أو خالفه فلان فرواه كذا.

كما قال في حديث أوس بن أوس الثقفي عن أبي بكر الصديق عنِ النَّبيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَم قال: من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب...الحديث فقال: يرويه يحيى بن الحارث الذماري – من رواية الحسن بن ذكوان عنه – عن أبي الاشعث الصنعاني عن أوس بن أوس

عن أبي بكر الصديق عنِ النَّبيِّ صلَّى الله علَيه وسلَم وخالفه جماعة من الشاميين، وغيرهم فرووه عن يحيى بن الحارث...الخ).

قلت: وهذا إن دل إنما يدل على سعة وغزارة مروايات الدارقطني وقوة حفظه.

4. يقارن بين الأسانيد

وسُئِل عَن حَدِيثِ الحارِثِ، عَن عَلِيٍّ، قال رَسُولُ الله صلَّى الله علَيه وسلَم: لا تَقضِ رَمَضان فِي عَشرِ ذِي الحِجَّةِ، ولا تَعمِدَنّ صَوم يَومِ الجُمُعَةِ، ولا تَحتَجِم وأَنت صائِمٌ، ولا تَدخُلُ الحَمّام وأَنت صائِمٌ.

فَقال: هُو حَدِيثٌ يَروِيهِ أَبُو إِسحاق السَّبِيعِيُّ، واختُلِف عَنهُ ؛ فَرَواهُ إِسرائِيلُ بن يُونُس، عَن أَبِي إِسحاق، عَن عَبدِ الله بنِ مُرَّة، عَنِ الحارِثِ، عَن عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صلَّى الله علَيه وسلَم.

مِن رواية مؤمل، عن إسرائيل، ووقفه غيره، عن إسرائيل.

ورواه الثوريُّ، وشعبة، عن أَبي إِسحاق، عن عَبدِ الله بنِ مرة، عن الحارِثِ، عَن عَلِيٍّ مَوقُوفًا.

وَرَواهُ خالِد بن ميمون، عن أَبي إِسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفًا، ولَم يَذكُر عَبد الله بن مُرَّة.

والمَوقُوفُ أَصَحُّ[1].

5. يرجح الرواية الصحيحة بعبارات مثل والصحيح عن فلان، عن فلان، وهي من أقوى عبارات الترجيح عنده أو كقوله وهو الصواب أو

[1] علل الدارقطني ج 3 ص 176

هذا هو المحفوظ أو هو أشبه بالصواب أو القول قول فلان أو قوله والوقف أصح أو لا يصح إلا كذا

وقد يكتفي بالإشارة إلى العلة دون التصريح بها اعتماداً على فهم المحدثين

ومن أمثلة ذلك: وسُئِل عَن حَدِيثِ أَنَسٍ، عَن أَبِي بَكرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم حَدِيث الصَّدَقَاتِ بِطُولِه.

فَقال: يَروِيهِ مُحَمد بن مُصَفًّى، عَن نُعَيمِ بنِ حَمّاد، عَن مُعتَمِرٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَنَسِ بنِ مالِك، عَن أَبِي بَكرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم: فِي خَمسٍ مِن الإِبِلِ شَاةٌ حَدِيث الصَّدَقَات.

وَخَالَفَهُ مُحَمد بن عَبدِ الأَعلَى الصَّنعَانِيُّ، فَرَواهُ عَن مُعتَمِرٍ، عَن أَبِيهِ، قال: بَلَغَنِي عَن أَنَسٍ، عَن أَبِي بَكرٍ، مِن قَولِهِ: غَيرُ مَرفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم.

وَرَوَى هَذا الحَدِيث مُحَمد بن عَبدِ الله الأَنصارِيُّ، عَن أَبِيهِ، عَن ثُمامَة، عَن أَنَس: أَنَّ أَبا بَكرٍ كَتَب لَهُ كِتابًا فِي الصَّدَقَات.

وَرَواهُ حَمّاد بن زَيد، عَن أَيُّوب، قال: قَرَأتُ كِتابًا عِند ثُمامَة كِتاب الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ أَبُو بَكرٍ لأَنَس بنِ مالِك.

وَكَذَلِك رَواهُ حَمّاد بن سَلَمَة، عَن ثُمامَة، عَن كِتابِ أَبِي بَكرٍ لأَنَس.

وَحَدِيثُ نُعَيمِ بنِ حَمّاد الَّذِي أَسنَدَهُ وهمٌ.

والصَّحِيحُ حَدِيثُ ثُمامَة، عَن أَنَسٍ[1].

[1] علل الدارقطني ج 1 ص 231

قلت: وهذا هو الغالب في حكمه وهو من أقوى عباراته كما تقدم ذكره.

رابعًا: ترتيب الكتاب

الكتاب مرتب على **مسانيد الصحابة**، وليس على الأبواب الفقهية.

فيبدأ بأحاديث

أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم بقية الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

وتحت كل صحابي يورد الأحاديث التي وقع فيها اختلاف أو علة.

خامسًا: قيمة الكتاب العلمية

أجمع العلماء على علو مكانة الكتاب.

قال الحافظ ابن كثير: ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأفحله " كتاب العلل " لعلي بن المديني شيخ البخاري. وسائر المحدثين بعده، في هذا الشأن على الخصوص. وكذلك " كتاب العلل " لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه، و " كتاب العلل" للخلال. ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد. وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه[1].

[1] الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير ج 1 ص 9

**المطلب الثاني: مفهوم القواعد الحديثية وأهميتها**

تعريف القاعدة الحديثية،والفرق بينها والضابط، وأهميتها في النقد، ومصادر استنباطها.

**أولاً: تعريف القاعدة**

قال السبكي: هي الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة تُفهم أحكامها منه[1].

إذاً في: حكم كلي أو أغلبي يُستنبط من تطبيقات أئمة الحديث، يُتوصَّل به إلى معرفة أحكام الروايات والرواة، والاستدلال به في نقد الأسانيد والمتون

**ثانياً: الفرق بين القاعدة والضابط**

فرّق العلماء بين القاعدة والضابط في مختلف العلوم، ويجري هذا التفريق في علم الحديث كذلك.

قال **ابن نجيم :**

**القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب واحد**[1].

[1] الاشباه والنظائر للسبكي ج 1 ص 21

أثر هذا التفريق في علم الحديث

فالقاعدة الحديثية تتعلق بأبواب متعددة من علوم الحديث، كقاعدة **زيادة الثقة مقبولة إذا لم تقع مخالفة لمن هو أوثق**[2].

أما الضابط فيختص بمسألة واحدة، مثل

**رواية المدلس إذا جاءت بصيغة (عن) لا تُقبل حتى يثبت السماع**

**ثالثًا: أهمية القواعد الحديثية في النقد الحديثي**

تظهر أهمية القواعد الحديثية في كونها تمثل الأصول التي بنى عليها المحدثون أحكامهم النقدية.

قال **الحافظ ابن حجر:**

وعلم علل الحديث من أشرف علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة[3].

**رابعًا: مصادر استنباط القواعد الحديثية**

لم تُنشأ القواعد الحديثية ابتداءً على سبيل التنظير، وإنما استُنبطت من التطبيق العملي لأئمة النقد، ومن أهم مصادرها:

1.السنة النبوية

فقد قرر النبي ﷺ بعض الأصول التي بُني عليها علم الرواية، ومن ذلك قوله:

---

[1] الأشباه والنظائر لابن نجيم ج 1 ص 166

[2] أنظر الكفاية في علم الرواية للخطيب ج 1 ص 413

[3] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ج 1 ص 113

**نضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فبلغه كما سمعه**[1].

2.التطبيقات العملية للنقاد

وهي أهم مصادر القواعد، حيث استنبطها العلماء من أحكام الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني.

كتب العلل

وهي الأصل الأكبر في استخراج القواعد، ومن أشهرها العلل لابن أبي حاتم، العلل الكبير للترمذي، علل الدارقطني، شرح علل الترمذي

كتب الجرح والتعديل:

مثل: التاريخ الكبير للبخاري، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم،، الكامل لابن عدي، ميزان الاعتدال للذهبي، تهذيب الكمال للمزي

ومن خلالها استنبط العلماء ضوابط قبول الراوي ورده

كتب مصطلح الحديث:

ومنها: المحدث الفاصل للرَّامَهُرْمُزِيّ، معرفة علوم الحديث للحاكم، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، مقدمة ابن الصلاح، نزهة النظر لابن حجر، وغيرها

وقد نقلت هذه الكتب كثيراً من القواعد التي كانت مطبقة عند النقاد.

**المبحث الثاني: القواعد الحديثية المستنبطة من كتاب العلل**

[1] سنن أبي داود ج 3 ص 360 ح 3667

**المطلب الأول: القواعد المتعلقة بالإسناد**

ومنها – على سبيل المثال:

1. العبرة بالأحفظ عند الاختلاف
2. زيادة الثقة لا تُقبل مطلقًا بل تُدرس بالقرائن
3. الترجيح بين الوصل والإرسال بحسب القرائن
4. الترجيح بين الرفع والوقف
5. اعتبار كثرة الطرق في تقوية بعض الروايات أو بيان علتها

**المطلب الثاني: القواعد المتعلقة بالرواة**

1. مراعاة مراتب الرواة في الترجيح
2. أثر الاختلاط والتدليس في الحكم على الحديث
3. اعتبار ملازمة الراوي لشيخه
4. أثر التفرد في النقد

**المطلب الثالث: القواعد المتعلقة بالمتن والقرائن**

1. اعتبار القرائن الداخلية والخارجية
2. مخالفة الثقات
3. نكارة المتن وأثرها في الحكم على الحديث
4. الجمع بين الروايات قبل الترجيح

**المبحث الثالث: التأصيل العلمي لبعض القواعد المستنبطة والتطبيقات العملية**

**المطلب الأول: بعض القواعد المستنبطة**

**القاعدة الأولى: العبرة بالأوثق عند الاختلاف**

قال الحافظ ابن حجر: وَإِذَا تَعَارَضَا إِسْنَادًا وَاحْتِمَالًا أُحْتِيجَ إِلَى التَّرْجِيح وَرِوَايَة الْأَكْثَر يُرَجَّح بِهَا وَكَذَلِكَ الْأَحْفَظ وَكَذَلِكَ الْأَلْزَم[1].

وسئل الدارقطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات، مثل أن يروي الثوري حديثًا ويخالفه فيه مالك، والطريق إلى كل واحد منهما صحيح؟

قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته، أو جاء بلفظة زائدة مثبت تقبل منه تلك الزيادة، ويحكم لأكثرهم حفظًا وثبتاً على من دونه)[2].

قلت: وهذه القاعدة عند علماء الحديث معمول بها وهي في منهج الدارقطني في كتاب العلل واضحة وطبقها في عدد من الأحاديث، فإذا روى الحديث ثقة، وخالفه من هو أوثق منه أو أكثر عدداً من الحفاظ، رجح رواية الأوثق.

**القاعدة الثانية: زيادة الثقة لا تقبل مطلقاً بل تعتبر بالقرآئن:** قلت: هذا القول هو أعدل الأقوال وقد عمل به الدارقطني في كتابه حيث قبل زيادة بعض الثقات ورد بعضها، قال الحافظ ابن كثير: إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم، وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثقة، فهل هي مقبولة أم لا؟ فيه خلافٌ مشهور: فحكى الخطيب عن أكثر الفقهاء قبولها، وردها أكثر المحدثين.

ومن الناس من قال: إن اتحد مجلس السماع لم تقبل، وإن تعدد قُبلت.

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر ج 15 ص 116 ح 4876

[2] النكت على مقدمة ابن الصلاح ج 2 ص 180

ومنهم من قال: تُقبل الزيادة إذا كانت من غير الراوي، بخلاف ما إذا نشط فرواها تارة وأسقطها أخرى.

ومنهم من قال: إن كانت مخالفة في الحكم لما رواه الباقون لم تُقبل، وإلا قبلت، كما لو تفرد بالحديث كله، فإنه يقبل تفرده به إذا كان ثقة ضابطاً أو حافظاً[1].

**القاعدة الثالثة: أثر الاختلاط في الحكم على الحديث**

قلت: إذا ثبت اختلاط الراوي، فإن المحدثين لا يردون جميع حديثه، وإنما يفرقون بين رواياته، وهذا من العدل والانصاف والحرص على حديث النبي صلى الله عليه وسلم فالاسناد من الدين كما قال ابن المبارك رحمه الله، قال ابن الصلاح: معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقا بذلك جدا.

وهم منقسمون:

فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو لغير ذلك

والحكم فيهم: أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده

[1] الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ج1 ص 9

**القاعدة الرابعة: اعتبار الأكثر ملازمة للشيخ مقدم على الأقل:** قلت: إذا اختلف أصحاب الشيخ في رواية حديث، وكان بعضهم **أكثر ملازمة للشيخ وأعرف بحديثه** من غيره، فإن روايته تُقدَّم عند التعارض، لأن كثرة الملازمة أدعى إلى ضبط حديث الشيخ ومعرفة أوهامه،وهذه القاعدة معمول بها عند المحدثين وهي من المرجحات عند الاختلاف قال الكشميري: (أما شرط أرباب الصحاح فاشترط البخاري الإتقان وكثرة الملازمة للشيخ، واشترط مسلم الإتقان فقط، ولا يشترط ثبوت اللقاء أو كثرة الملازمة، بل يكتفي بالمعاصرة بين الراوي والمروي)[1].

**القاعدة الخامسة: الجمع أولى من الترجيح:** قلت: وهذا أمر متفق عليه عند أهل العلم إذ لابد من جمع الروايات قبل أن نرجح قال الشيخ اللحياني: (فإن وقع اختلاف بين الرواة يصار إلى الجمع بدون تعسف إذا لاحت قرائن تدل على أن الوجوه محفوظة عن الراوي وغالباً ما يكون ذلك إذا كان المختلفون ثقات وعن ثقة حافظ واسع الرواية، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزهري والثوري وشعبة والأعمش.

وقال ابن هبيرة: قدم علينا عكرمة مصر فجعل يحدثنا بالحديث عن الرجل من الصحابة ثم يحدثنا بذلك الحديث عن غيره، فأتينا إسماعيل بن عبيد الأنصاري وكان قد سمع من ابن عباس، فذكرنا ذلك له، فقال: أنا أخبره لكم، فأتاه فسأله عن أشياء كان سمعها من ابن عباس فأخبره بها

[1] العرف الشذي للكشميري شرح سنن الترمذي ج 1 ص 8

على مثل ما سمع، قال: ثم أتيناه فسألناه، فقال: الرجل صدوق ولكنه سمع من العلم فأكثر، فكلما سنح له طريق سلكه)[1].

[1] الخبر الثابت للشيخ يوسف بن عابد اللحياني ج 1 ص 36

**المطلب الثاني: التطبيقات العملية**

وهذه أمثلة ونماذج لتأصيل بعض هذه القواعد من كتاب العلل للدارقطني من كتب أهل العلم، والا إذا اردنا ذكر النقولات عن كل قاعدة فإن المقام يطول.

نماذج تطبيقية من كتاب العلل لبعض القواعد المذكورة أعلاه

**1/ التطبيق العملي لقاعدة العبرة بالأوثق:** سُئل -أي الدارقطني- عَن حَديثِ عُثمان بنِ عَفّان، عَن أَبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ، عَنِ النَّبيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلم: أَنَّهُ سَأَلَهُ ما نَجاةُ هَذا الأَمرِ؟.

فقال: هُو حَديثٌ رَواهُ الزُّهْرِيُّ، واختُلِف عَنهُ فِي إِسنادِه، فَرَواهُ ابن أَخِي الزُّهْرِيِّ مِن رِوايَةِ الواقِدِيِّ عَنهُ، وعُمَرُ بن سَعيدِ بنِ سَرجَةَ السَّرجِيُّ، وعِيسَى بن المُطَّلِب، وأَبُو هارُون المَدَنِيُّ، وكُلُّهُم ضُعَفاءُ، فاتَّفَقُوا عَلَى قَولِ واحِدٍ، رَووُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن سَعيدِ بنِ المُسَيَّب، عَن عَبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ العاصِ، عَن عُثمان، عَن أَبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ، ورَواهُ عَبد الله بن بِشرٍ الرَّقِّي، ولَيس بِالحافِظِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن سَعيدِ بنِ المُسَيَّب، عَن عُثمان، عَن أَبي بَكرٍ، أَسقَط مِن الإِسنادِ عَبد الله بن عَمرٍو، وكَذَلك رَوَى عَن مالِكِ بنِ أَنَس، وعَنِ ابنِ أَبي ذِئب، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن سَعيدِ بنِ المُسَيَّب، عَن عُثمان، عَن أَبي بَكرٍ.

حَدَّث بِهِ مُحَمد بن عَبدِ الله الجُهَيد، وكان ضَعيفًا، عَن حَمّاد بنِ خالِد، عَن مالِك، وعَن أَبي قَطَنٍ، عَنِ ابنِ أَبي ذِئب، ولا يَصِحُّ عَنهُما، وكُلٌّ ذَلِك وهمٌ.

والصَّوابُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قال: حدَّثَنِي رِجالٌ مِن الأَنصارِ لَم يُسَمِّهِم أَنَّ عُثْمان بن عَفّان دَخَل عَلَى أَبِي بَكرٍ.

كَذَلِك رَواهُ أَصحابُ الزُّهْرِيِّ، والحُفّاظُ عَنهُ جَماعَةٌ، مِنهُم: عُقَيلُ بن خالِدٍ، ويُونُسُ بن يَزِيد، وغَيرُهُم[1]. قلت: فقد رد روايات من كان ضعيفا وأقل حفظا ورجح روايات الحفاظ عمل بهذه القاعدة

**2/ التطبيق العملي لقاعدة زيادة الثقة:** وسُئِل -أي الدارقطني- عَن حَدِيثِ عُمَر، عَن أَبِي بَكرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَم: سَلُوا الله العَفو والعافِيَةَ. الحديث.

فَقَال: رَواهُ حُمَيد بن عَبدِ الرَّحمَنِ الحِميَرِيُّ البَصرِيُّ، واختُلِف عَنهُ ؛ فَرَواهُ قَتادَةُ، عَن حُمَيدِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ، عَن عُمَر، عَن أَبِي بَكرٍ.

حَدَّث بِهِ سُلَيمُ بن حَيّان، عَن قَتادَة كَذَلِكَ، واختُلِف عَن سُلَيمٍ، فَقِيل عَنهُ، عَن قَتادَة، عَن حُمَيدٍ الحِميَرِيِّ، عَنِ ابنِ عَباسٍ، عَن عُمَر، عَن أَبِي بَكرٍ.

حَدَّثَنا بِذَلِك مُحَمد بن مَخلَد، قال: حَدَّثَنا حاتِمُ بن اللَّيثِ، حَدَّثَنا بَحرُ بن سُوَيدٍ الحَنَفِيُّ، حَدَّثَنا الأَصمَعِيُّ، حَدَّثَنا سُلَيمُ بن حَيّان.

ورَواهُ أَبُو التَّيّاحِ فَخالَف قَتادَة، فَرَواهُ عَن حُمَيدِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ الحِميَرِيِّ، عَن أَبِي بَكرٍ، ولَم يَذكُر عُمَر ولا ابن عَباسٍ.

وقَولُ سُلَيمِ بنِ حَيّان فِيهِ أَصَحُّ لأَنَّهُ ثِقَةٌ، وزاد فِيهِ عُمَر، وزِيادَتُهُ مَقبُولَةٌ[1].

قلت: فهو كما ترى قبل زيادة سليم بن حيان وعلل ذلك بأنه ثقة وذلك تطبيقاً لقاعدة قبول زيادة الثقة.

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية لابي الحسن الدارقطني ج 1 ص 174

**3/ التطبيق العملي لقاعدة أثر الاختلاط في الحكم على الحديث:** وسُئِل عَن حَدِيثِ المَقبُرِيِّ، عَن أَبِي هُرَيرة، وقَع رَجُلٌ بِأَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِي الله عَنهُ، وهُو مَع رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيه وسَلم جالِسٌ، فَجَعَل يَشتِمُ أَبا بَكرٍ، الحَدِيث، وفِيه: فَقال رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيه وسَلم: إِن كان يَشتِمُك ويَنالُ مِنك، وأَنت ساكِتٌ، ومَعَك مَلَكٌ يَرُدُّ عَلَيهِ قَولَهُ، فَلَمّا رَدَدت عَلَيه، ذَهَب المَلَكُ، ووَقَع الشَّيطانُ... الحَدِيث.

فَقال: يَروِيه ابن عَجلان، واختُلِف عَنهُ ؛ فَرَواهُ سُلَيمانُ بن بِلالٍ، وابن عُيَينَة، ويَحيَى القَطّانُ، والوَلِيد بن مُسلِمٍ، وصَفوانُ بن عِيسَى، وبَكرُ بن صَدَقَة، والمُغِيرَةُ بن عَبدِ الرَّحمَنِ، عَن مُحَمدِ بنِ عَجلان، عَن سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، عَن أَبِي هُرَيرة. وخَالَفَهُمُ اللَّيثُ بن سَعدٍ رَواهُ، عَن سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، عَن بَشِيرِ بنِ المُحَرَّرِ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ مُرسَلاً.

وكَذَلك رَواهُ أَبُو بَكرٍ الحَنَفِيُّ، عَن عَبدِ الحَمِيدِ بنِ جَعفَرٍ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، عَن بَشِيرِ بنِ المُحَرَّرِ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ وهُو الصَّوابُ.

ويشبه أَن يَكُون ذَلك مِن ابنِ عَجلان، لأَنَّهُ يُقالُ: إِنَّهُ كان قَد اختَلَط عَلَيه رِوايَتُهُ عَن سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، واللَّيثِ بنِ سَعدٍ، فِيما ذَكَر يَحيَى بن مَعِينٍ، وأَحمَد بن حَنبَلٍ أَصَحُّ النّاسِ رِوايَةً، عَنِ المَقبُرِيِّ، وعَنِ ابنِ عَجلان، عَنهُ يُقالُ: إِنَّهُ أَخَذَها عَنهُ قَدِيماً[2]. قلت: فانظر كيف رجح الدارقطني رواية أبو

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ج 1 ص 166

[2] العلل للدارقطني ج 8 ص 153

بكر الحنفي وقال هو الصواب ثم بين أن يكون الخطأ من ابن عجلان معللاً ذلك بكونه قد اختلاط عليه روايته عن سعيد المقبري وأكد هذا بأن الليث بن سعد أصح الناس رواية عن المقبري.

**4/ التطبيق العملي لقاعدة مخالفة الثقات:** وسُئل -أي الدارقطني- عَن حَدِيثِ أَبِي عُثمان النَّهدِيِّ، عَن عُثمان: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَم عَنِ الحَرِيرِ إلاّ ما كان قَدر إِصْبَعَينِ.

فَقال: هُو حَدِيثٌ رَواهُ سالِمُ بن نُوحٍ، عَن عُمَر بنِ عامِرٍ، عَن قَتادَة، عَن أَبِي عُثمان، عَن عُثمانَ.

ووَهِم فِيهِ، وإِنَّما رَواهُ أَبُو عُثمان النَّهدِيُّ، عَن عُمَر بنِ الخَطّابِ.

كَذَلِك رَواهُ سُلَيمانُ التَّيمِيُّ، وعاصِمٌ الأَحوَلُ، وغَيرُهُما[1]. قلت: فقد سمى الدارقطني رواية سالم بن نوح وهماً لمخالفته الثقات أمثال سليمان التيمي وعاصم الأحول وغيرهما من الثقات.

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ج 3 ص 62

## الخاتمة

### أهم النتائج

1. أظهرت الدراسة أن كتاب **العلل** للإمام الدارقطني يُعد من المصادر الحديثية الأصيلة التي تكشف عن منهج نقد الحديث عند المتقدمين، ولا يقتصر على بيان علل الأحاديث فحسب، بل يتضمن قواعد نقدية يمكن استنباطها وتأصيلها.

2. تبين أن الإمام الدارقطني اعتمد في نقده الحديثي على الجمع بين **النظر في الأسانيد والمتون**، مع عناية خاصة بالمقارنة بين الروايات، وتتبع الاختلافات بين الرواة، مما يكشف عن منهج نقدي دقيق .

3. ظهر أن الدارقطني لا يحكم على الأحاديث بالأحكام المجردة فقط، بل يربط أحكامه بعلل محددة وقرائن دقيقة، مما يدل على رسوخ منهجه في النقد الحديثي .

4. أثبتت الدراسة أن منهج الدارقطني يمثل امتداداً لمنهج أئمة النقد المتقدمين، مع تميز واضح في استيعاب اختلاف الروايات ودقة الموازنة بينها.

5. كشفت الدراسة أن القواعد المستنبطة من كتاب العلل ليست قواعد نظرية مجردة، وإنما هي تطبيقات عملية مارسها الدارقطني أثناء نقده للأحاديث والرواة.

6. تبين أن دراسة كتب العلل التطبيقية تسهم في فهم القواعد الحديثية بصورة أعمق من الاقتصار على كتب المصطلح النظرية؛ لأنها تظهر كيفية تطبيق النقاد لتلك القواعد في الواقع العلمي .

7. يقوم منهجه على جمع طرق الحديث، والموازنة بينها، والنظر في اختلاف الرواة، والاستناد إلى القرائن الحديثية الدقيقة للوصول إلى الحكم الصحيح على الرواية.

**التوصيات**

1. توصي الدراسة بمزيد من العناية بكتب العلل الحديثية عند المتقدمين، ودراستها دراسة تأصيلية لاستخراج مناهج النقد وقواعده

2. تشجيع الباحثين على إعداد دراسات مستقلة حول القواعد الحديثية عند أئمة العلل، مثل الإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، والدارقطني

3. ضرورة جمع القواعد النقدية المتناثرة في كتب العلل وتصنيفها في مؤلفات مستقلة تسهّل الإفادة منها لدى طلاب الحديث والباحثين .

4. الإفادة من منهج الدارقطني في تدريب الباحثين على دراسة الأسانيد، والموازنة بين الروايات، وعدم الاقتصار على الأحكام الظاهرة للأحاديث.

5. الدعوة إلى إعداد دراسات مقارنة بين منهج الدارقطني ومناهج غيره من أئمة النقد؛ لإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف في قواعد الترجيح والتعليل.

6. الاهتمام بتحقيق كتب العلل ونشرها وفق مناهج علمية دقيقة؛ لما تحتويه من ثروة نقدية ومنهجية مهمة.

7. إدراج نماذج تطبيقية من كتب العلل ضمن مقررات علوم الحديث؛ لربط القواعد النظرية بالتطبيق العملي عند أئمة النقد.

8. إجراء دراسات متخصصة حول المصطلحات النقدية التي استخدمها الدارقطني، وبيان دلالاتها عنده مقارنة باستعمالها عند غيره من المحدثين

**المراجع والمصادر**

1. الكتاب: الأشباه والنظائر ــ للإمام تاج الدين السبكى - المؤلف: الإمام العلامة/ تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م - عدد الأجزاء/ 2

2. الكتاب: الاشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان - المؤلف: الشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (926-970هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان - الطبعة: 1400هـ=1980م - عدد الأجزاء: 1

3. الكتاب: الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث - المؤلف: ابن كثير - مصدر الكتاب: موقع الوراق http://www.alwarraq.com - الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع ].

4. الكتاب: العرف الشذي شرح سنن الترمذي - المؤلف: محمد أنور شاه ابن معظم شاه الكشميري الهندي - الطبعة الأولى - المحقق محمود أحمد شاكر - المدقق مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع

5. الكتاب: العلل الواردة في الأحاديث النبوية- المؤلف: أبو الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني (306 - 385 هـ)- الناشر: دار طيبة الرياض - شارع عسير - الطبعة الأولى 1405هـ - 1985 م - تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله.

6. الكتاب: تاريخ بغداد - المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - عدد الأجزاء: 14

7. الكتاب: تاريخ دمشق - المؤلف: ابن عساكر - الطبعة: الاولى 1419هـ - 1998م - دار الفكر - بيروت - لبنان - مصدر الكتاب:ملفات وورد من ملتقى أهل الحديث - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

8. الكتاب: تهذيب التهذيب - تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ - الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند - الطبعة الأولى، 1326هـ

9. الكتاب: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار- تأليف: أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني 1182هـ - دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1417هـ/1997م

10. الكتاب: سنن أبي داود - المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني - الناشر: دار الكتاب العربي ــ بيروت - عدد الأجزاء: 4

11. الكتاب: سير أعلام النبلاء – المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي – المحقق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط – الناشر: مؤسسة الرسالة – الطبعة: غير متوفر – عدد الأجزاء: 23

12. الكتاب: فتح الباري – المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) – المحقق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب – رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي – الناشر: دار الفكر

13. الكتاب: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) – المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي – الطبعة: الطبعة الأولى – الناشر: مطبعة سفير بالرياض عام (1422هـ).

14. الكتاب: البداية والنهاية – المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء – الناشر: مكتبة المعارف – بيروت – عدد الأجزاء.

15. الكتاب: فتح المغيث شرح ألفية الحديث – المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي– الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان – الطبعة الأولى، 1403هـ – عدد الأجزاء: 3.